



الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق المعايير المحاسبية
الدولية -دراسة مقارنة-

**Disclosure of accounting for financial statements in accordance with
the financial accounting system and in accordance with international
accounting standards- A comparative study**

د.إلياس شاهد، د. عبد النعيم دفرور، جامعة الوادي،الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/01/04)، تاريخ القبول:(2016/04/26)

Resumé

Au cours des dernières années, il y a un changement dans le domaine de la comptabilité en Algérie, du régime comptable du système de comptabilité financière, qui à son tour a gardé le rythme des changements au niveau international dans une certaine mesure, est également la divulgation comptable des éléments essentiels de la mise au point par les normes comptables internationales, ainsi que le système de comptabilité financière après la modification en raison de son importance pour juger de la crédibilité de l'information comptable contenue dans les états financiers.

Afin de suivre le rythme avec les normes comptables internationales Algérie doit délivrer un système de comptabilité financière qui porte sur le processus de présentation de l'information aux utilisateurs des états financiers sont un moyen facile et clair.

Mots-clés: système financier comptable, les normes comptables internationales, l'information comptable, les états financiers, de l'information financière.

خلال السنوات الأخيرة حدث تغير في مجال المحاسبة في الجزائر، من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي، الذي بدوره يساير التغيرات على المستوى الدولي إلى حد ما، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل، وذلك لما له من أهمية في الحكم على مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ومن أجل مسايرة المعايير المحاسبية الدولية قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية عرض المعلومات لمستخدمي القوائم المالية بطريقة سهلة وواضحة، كما ساهم نظام المحاسبة المالية الجيد في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، معايير المحاسبة للإفصاح المحاسبي، القوائم المالية،المعلومات المالية.

تمهيد:

يعد الاهتمام بـ عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واكتمال محتواها، من أهم المواضيع في وقتنا الحالي مما دفع الهيئات الدولية بصفة عامة والجزائر مؤخرًا بالاهتمام بموضوع ح المحاسبي في القوائم المالية.

حيث يعتبر ساح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية التي تلعب دورا هاما يتمثل في التعبير عن مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية للمؤسسة ولهذا تم وضع معايير محاسبية دولية تحكم عملية

مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق ومن أجل التطرق المحاسبي وفق النظام المالي الجزائري و وفق المعايير المحاسبية الدولية تدور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

" كيف يتم الإفصاح محاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المعايير المحاسبية الدولية؟".

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة حاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال:

- إلى ماهية القوائم المالية .
- ثانيا: المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي .
- ح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية

أولا: ماهية القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لحقيقة الوضعية المالية للمؤسسة ،لذا سنتطرق في

:

للقوائم المالية ،وأهميتها .

1. مفهوم القوائم المالية

نكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات قسمين: :قوائم مالية أساسية وتتمثل في القوائم التي يتعين على المؤسسة أن تقوم بإعدادها و ساح عنها بشكل دوري

: ئمة الدخل، قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة التدفقات النقدية،
 نائمة الأرباح المحتجزة، التغيير في حقوق الملكية.
 مالية مكمله للقوائم الأساسية وتتمثل في: قوائم القيمة المضافة، وقوائم تفصيلية
 أخرى لبنود إجمالية وردت في القوائم المالية¹. يوجد نوعان من القوائم المالية
 تتمثل في : القوائم المالية المختصرة والقوائم المالية المرحلية.
 يمكن تعريف القوائم المالية المرحلية بأنها تلك القوائم والتقارير المالية التي
 ة نقل عن السنة المالية، عادة في ثلاثة أشهر أو
 ، أخرى. والهدف منها توفير معلومات
 محاسبية فورية وبصفة مستمرة وعلى مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية
 وخاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية².

أما بالنسبة للقوائم المالية المختصرة هي عبارة عن قوائم سنوية مشتقة من
 ائم المالية الكاملة التي تم مراجعتها ، وتكون التفاصيل في القوائم المالية
 المختصرة أقل بكثير من القوائم المالية الكاملة. وتكمن أهمية القوائم المالية
 المختصرة في أنها تحقق منفعة قصوى لمستخدمي القوائم المالية بحيث انها توفر
 لهم الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة في فهم القوائم المالية الكاملة³.
 من خلال ما سبق يتضح أن القوائم المالية ليست سوى جداول وأرقام منظمة
 فقط، إنما تتعدى ذلك لتصل كونها تتضمن معلومات جد هامة وعلى درجة
 كبرية من الحساسية للمؤسسة، لأنها تعبر عن الحالة الاقتصادية للمؤسسة من

2. لهدف من إعداد القوائم المالية: إن وجود القوائم المالية في المؤسسة من بين
 أهدافها هو خدمة المستفيدين الخارجيين للبيانات المحاسبية والذين لا تتوفر لديهم
 السلطة للحصول على كافة البيانات والمعلومات التي يرغبون بالحصول عليها
 لأعمالهم الخاصة، ومن بينهم نجد: الأجهزة الحكومية على سبيل المثال مثل
 . الجدول الموالي يوضح القوائم المالية الأساسية التي تقوم
 لهدف منها كما يلي:

الجدول رقم 01: القوائم المالية الأساسية والهدف من إعدادها.

الهدف من إعدادها	أساس إعدادها	القوائم المالية الأساسية
تحديد نتيجة المؤسسة من ربح	المقارنة بين الإيرادات و المصاريف	
تحديد موجودات المؤسسة والتزاماتها للغير		قائمة المركز (الميزانية)
تحديد موقف السيولة	المقارنة بين التدفقات النقدية	قائمة التدفقات النقدية
تحديد أسباب التغيرات في حقوق الملكية	المقارنة بين حقوق الملكية أول	قائمة التغيرات في المركز

المصدر: محمد محمود عبد المجيد، وعاطف العوام، المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2000 : 138.

3. أنواع القوائم المالية

بعد التطرق مفهوم القوائم المالية والهدف منها، سنتطرق الآن

أنواع القوائم المالية الأساسية التي تعدده المؤسسة:

قائمة الدخل: أول بالأصح جدول حسابات النتائج كما يطلق عليه في الجزائر.

عبارة على جدول يتم فيه التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة مع توضيح القدرة الكسبية في فترة زمنية معينة، محددة بالسنة المالية في الغالب⁴.

يتمثل الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد مستعملها

بالمعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية يشكل عقلاني وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي⁵:

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛

- تقييم كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعاليتها؛

- قدرة المؤسسة على أساس الاقتراض من المصارف والمستثمرين أو الاستقلالية المالية.

قائمة المركز المالي أو الميزانية: يمكن تعريفها على أنها قائمة توفر معلومات عن

ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها ،

لشركاء على المؤسسة، وذلك في الفترة المالية المحدد بالسنة

المالية⁶. أي يمكن القول بأنها وثيقة تحمل جانبيين:

مؤسسة، وجانب الخصوم أي التزامات المؤسسة تجاه الغير. ويجب أن يتحقق التوازن بين جانبي الميزانية.

قائمة التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية تجاه لمؤسسة ما خلال فترة مالية محددة⁷. أي هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى المؤسسة خلال السنة المالية التي أعدت فيها.

ائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي احد أهم القوائم المالية التي تبرز التغيرات بالزيادة أو التخفيض في صافي أصول المؤسسة، وتمثل حلقة ربط بين (الميزانية) وقائمة قائمة المركز المالي .

إن أهمية قائمة الدخل تكمن في ن التغير الذي حدث في قائمة دخل ممتثلا في أرباح أو خسائر في الدورة المالية. وما نتج عنه من تغيير قائمة الأرباح المحتجزة⁸.

4. مستخدمو القوائم المالية

إن سعي المؤسسة لتوضيح مدى مصداقية و موثوقية القوائم المالية من أجل تقديمها في أحس صورة للمستفيدين منها أو مستخدميها كما حددهم المعيار دولي الأول بالتفصيل، لأنهم الطرف المستفيد منها بصفة مباشرة، وسنقوم بتوضيحهم في النقاط التالية: (ستثمرين، الموظفين الموردين، العملاء، المقرضين، أجهزة الحكومة، الجمهور المتكون من الباحثين والمحللين الماليين ...).

رغم قلة المستفيدين من القوائم المالية إلا أنهم يصنفون نوعين والمتمثلين في: المستخدمين الداخليين، والمستخدمين الخارجيين كما هو موضح في :

الجدول رقم: 02: يوضح أصناف المستخدمين للقوائم المالية ومدى اهتمامهم بالقوائم المالية.

المستخدمين الداخليين	المستخدمين الخارجيين

الملاك والمديرون:	المستثمرون:
خصيص الموارد و اختيار المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها إضافة تنظيم سداد الالتزامات و ترتيب التمويل	النظر في إمكانية إعادة استثمار الأرباح
العاملون:	الدائنون والموردون:
-تحديد موقف العمالة -	بيع السلع للمؤسسة ومنح الائتمان لها
	الجهات الحكومية تحديد معدلات النمو أو قيود الربحية ...
	السلطات الضريبية: تحديد الأرباح والمطالبة بالضرائب إن

المصدر: رق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان،
الدار الجامعية، القاهرة، 2006 : 39.

المعلومات الواردة في الجدول السابق تشير انه مهما كان نوع التقسيم أو التصنيف
الذي يخضع له المستفيدين من القوائم المالية فانه يبقى كل طرف ينظر
وفي تحقيق ما يخطط له نتيجة ما يحصل عليه من المؤسسة.

ثانيا : الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

حاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

(SCF) بالجزائر في العناصر التالية:

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

التعريف الاول : ح هو الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية
عند اعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية⁹.

التعريف الثاني: " إفصاح يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير المالية للوحدة
سادية المعلومات التي يحتاجها مستخدموها مع الابتعاد عن أي تضليل أو إخفاء
للمعلومات وبما من شأنه تحريف الصورة الحقيقية لأداء الوحدة"¹⁰

من التعاريف السابقة نستنتج أن المحاسبي، يركز على المنهجية والخلو من المغالطات والغموض الذي يشوب اعداد وعرض التقارير المالية للمؤسسة، كي تعبر في الاخير على صدق الوضعية المالية المتوصل إليها في نهاية السنة المالية .

2.أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة ؛ تبعا لأهدافه من خلال ما يلي¹¹:

أ. الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

ب. الإفصاح العادل: يهتم العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. الإفصاح الكافي: تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

ج. الإفصاح الملائم: الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف مؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط عن المعلومات المالية، بل هم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

د. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي عن المعلومات المناسبة لأغراض عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح يهدف إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

و. الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية

العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، ف لوقائي يتفق مع لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

3. الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي :

1.3- تعريف النظام المحاسبي المالي: 03: 07-

11: " المحاسبية المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."¹²

2.3- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي : " تطبق أحكام النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية"¹³

3.3- لتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي :

ص القانون السابق :

"...تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة:

-الميزانية ، -

- جدول سيولة الخزينة، - جدول تغيرات الأموال الخاصة،

- لحق يبين الطرق والقواعد والطرق المحاسبية المتملة ويوفر معلومات

مكملة عن الميزانية وحساب النتائج ،

ويحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم."¹⁴

4.3- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :

يوجد معلومات يجب أن تتوفر في القوائم المالية وحسب ما ورد في نص الباب الثاني الخاص بعرض لكشوف المالية وفي الفصل الاول بالتحديد "... يحدد بوضوح كل مكون من

مكونات الكشوف المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية،

- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية ، أو حسابات مدمجة، أو حسابات مركبة)

- تاريخ الاقفال،

-العملة التي تقدم بها والمستوى المجهور ، - وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان،

-عنوان مقر الشركة ،الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه، الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة. - الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند

-معدل عدد المستخدمين فيها خل الفترة توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح براء مقارنات مع السنة المالية السابقة...¹⁵.

ثالثاً: الإفصاح فبق المعايير المحاسبية الدولية¹⁶:

مت المعايير المحاسبية الدولية بـ ساح، و بحيث لا يوجد معيار واحد فقط يعالج الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى القوائم المالية ، فقد تم إصدار ثلاث معايير خاصة بـ ح ، وقد وضعت قواعد خاصة بـ متعلقة بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير .

1.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية ، ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي 1 IAS حل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلق بـ عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات¹⁷ . وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

2.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24

توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها

وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة
 ن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب
 ، ولهذا جاء المعيار "IAS24"
 " للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على

3.3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس
 الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من
 ها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل
 المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز
 خاصة الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7
 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك
 ألغى كافة البنود المتعلقة بـ من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق
 بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بـ
 القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل
 المالية مع بعضها في معيار جديد.

4.3. إفصاحات إضافية¹⁷

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا
 يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:
 أ. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: ب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن
 السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك اح عن المبادئ المحاسبية التي تم
 اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقا لظروفها، وقد صدر في هذا
 لشأن الرأي المحاسبي رقم (22) ، مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20)
 مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقا لهذا المعيار يجب عن هذه السياسات ف
 شكل ملخص واحد ومستقل، بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

ب. الإفصاح عن التغيرات المحاسبية: ترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس
 المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية
 الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه ادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات تغيير

المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من دراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 63 73 95 111 لصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالتغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

ج. الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار: يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغلبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية.

د. الإفصاح عن الالتزامات العرضية: أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

- أ. الدعاوي القضائية المرفوعة .
- ب. قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى .
- ج. التعهدات التعاقدية .
- د. التعهد بضمان السلع المباعة .
- هـ. الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة .
- و. الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصصة .
- ز. الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي .

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية

المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضيف الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جودها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

خلاصة :

يعتبر سبي من المواضيع الهامة التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي بعد التعديل ، وذلك لما له من تأثير مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية ، مما دفع العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون بالمزيد من الدقة والشفافية في البيانات المحاسبية ذات دلالة وواقعية للبيانات المالية التي تظهرها .

من أجل مسايرة قامت الجزائر بنظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهم نظام المحاسبة المالية الجيد في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى ح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتفاع مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم

¹ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2009 : 28.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2003 : 250.

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المرجع نفسه، ص: 320.

⁴ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص: 29.

⁵ تطور الفكر المحاسبي 1998 : 314.

⁶ محاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين ، الطبعة الأولى، 2003 : 266.

⁷ مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سابق، ص: 49.

⁸ تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص: 315.

- ⁹ ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009: 48.
- ¹⁰ محمد سعيد دحبور، مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المراجعة المعدل لتضيق فجوة التوقعات رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009: 53.
- ¹¹ صبايحي نوال، مداخلة بعنوان: "أثر الإفصاح وفق معايير المعاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية" : نيات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي،الجزائر،يومي 17 18 2013 : 05.
- ¹² 11-07 : 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد: 74 : 03 : 03.
- 13 02 من المرجع السابق
- 14 25 : 05.
- ¹⁵ 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد: 19 ، الباب الثاني ، الفصل الاول : 22 23.
- ¹⁶ صبايحي نوال، مرجع سابق ،ص: 12.
- ¹⁷ صبايحي نوال، مرجع سابق : 17 18.